

ICANN71 | منتدى السياسات الافتراضي – جلسة عامة: تأثير التطورات التنظيمية على موضوعات سياسات ICANN  
الاثنين الموافق 14 يونيو / حزيران 2021 – 12:30 إلى 14:00 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا

بريندا بريور: ستبدأ هذه الجلسة الآن. لنبدأ التسجيل رجاءً.

**[يجري الآن التسجيل]**

بريندا بريور: أهلاً وسهلاً ومرحباً بكم في الجلسة العامة ICANN71: تأثير التطورات التنظيمية على موضوعات سياسات ICANN. أَدعى بريندا بريور وأنا مديرة المشاركة عن بُعد لهذه الجلسة.

يُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها وتراعي معايير السلوك المتوقعة في ICANN.

أثناء هذه الجلسة، ستتم قراءة الأسئلة أو التعليقات بصوت عالٍ فقط إذا قُدمت في مربع الأسئلة والأجوبة. وسأقرأها عليكم بصوت عالٍ خلال الوقت الذي حدده رئيس هذه الجلسة أو مديرها.

ستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الإنجليزية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية والعربية. انقر فوق رمز الترجمة الفورية في برنامج زووم وحددوا اللغة التي ستستمعون إليها أثناء هذه الجلسة. إذا رغبتم في التحدث يرجى رفع يديكم في غرفة زووم. وبمجرد أن ينادي منسق الجلسة اسمك، سيسمح لك فريق الدعم الفني لدينا بإلغاء كتم صوت الميكروفون. وقبل التحدث، تأكدوا أنكم حددتم اللغة التي ستحدثون بها من قائمة الترجمة الفورية.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي / نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

يُرجى التكرم بذكر الاسم للتدوين في السجل وتحديد اللغة إذا كنتم ستحدثون بلغة أخرى غير الإنجليزية. وعند التحدث يتعين التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة والإشعارات الأخرى. ويُرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بالترجمة الدقيقة.

ويمكن لجميع المشاركين في هذه الجلسة نشر التعليقات في الدردشة. يُرجى استخدام القائمة المنسدلة في غرفة الدردشة وتحديد "الردّ على جميع المتحدثين والحضور." فسيتيح ذلك للجميع الاطلاع على تعليقك.

ويُرجى ملاحظة أن الدردشة الخاصة ممكنة فقط بين متحدثي الجلسة بتنسيق ندوات زووم عبر الويب. أي رسائل تُرسل إلى أحد المتحدثين أو حاضر عادي إلى حاضر عادي آخر سيراه أيضاً مضيفو الجلسة والمضيفون المشاركون والمتحدثون الآخرون.

ولعرض التدوين الآني للحوار، انقر فوق زر "الترجمة النصية المغلقة" في شريط أدوات زووم.

وبهذا، سأعطي الكلمة لجوانا كوليذا.

جوانا كوليذا:

شكراً جزيلاً يا برندا. مرحباً بكم في الجلسة العامة الأولى لاجتماع ICANN71 الحالي، الذي تستضيفه لاهاي افتراضياً. شكراً لانضمامكم إلينا في هذا المساء الأوروبي الجميل وربما في وقت مبكر جداً من الصباح أو في وقت متأخر من الليل حيث أنتم. نشكركم مرة أخرى على انضمامكم إلينا اليوم لمناقشة تأثير التطورات التنظيمية على موضوعات سياسات ICANN.

إذا كان بإمكانني الحصول على الشريحة التالية، أود أن أوضح كيف تم تشكيل هذه الجلسة وكيف نخطط لإجراء مناقشتنا.

في الجزء الأول من هذه الجلسة، نرحب باثنين من المتحدثين لدينا اللذين سيقدمان لنا أمثلة على التطورات التنظيمية الحالية وكيف يمكن أن تؤثر على نظام اسم النطاق DNS. سأقدمها في لحظة؛ ولكن اسمحو لي أن أؤكد في البداية، أننا نرحب بهذه المدخلات كدليل على دعم عملية وضع السياسات لأصحاب المصلحة المتعددين داخل ICANN وخارجها.

في الجزء الثاني، سنرحب بمدخلات موجزة من ممثلي مجموعات أصحاب المصلحة في مجتمع ICANN.

سيتم تشكيل هذا الجزء على شكل حلقة نقاش، مما يمنح ممثلي كل مجتمع فرصة لمشاركة أفكارهم حول كيفية تأثير التطورات التنظيمية الوطنية أو الإقليمية على مجتمعاتهم.

وفي الجزء الثالث، كما أعلنت بريندا في البداية، نرحب بالأسئلة. مرة أخرى، بالنظر إلى المشاركة العالية، التي تحظى بتقدير واستحسان عاليين، سنقصر الإسهامات في هذا الجزء الثالث على مربع الأسئلة والأجوبة. لا تترددوا في إضافة أسئلتكم إلى مربع الأسئلة والأجوبة أثناء تقدمنا خلال هذه الجلسة.

سأطلب بعد ذلك من الموظفين دعمهم في قراءة الأسئلة وسأطلب من المقدمين والمتحدثين الرد على هذه الأسئلة. إذا كان بإمكانني الحصول على الشريحة التالية، أود أن أرحب وأقدم بمحدثينا ومقدمينا.

معكم جوانا كوليزا. كما أشرت سابقاً، يسعدني اليوم أن أدير هذه الجلسة نيابة عن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين. أعمل بصفتي نائب الرئيس المشارك للجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC المسؤول عن بناء القدرات. وبالفعل، فإن هذه الجلسة لها تأثير على بناء القدرات. نريد أن نتعلم بشكل أفضل كيفية ضمان مشاركة المجتمع في العمليات التنظيمية.

لكي نكون قادرين على فهم كيف يمكن القيام بذلك بكفاءة، نرحب بعرضين تمهيديين. الأول موجه من أوليفير برينغر، ممثلًا للمفوضية الأوروبية. رحبت المفوضية الأوروبية مؤخرًا ببعض المقترحات التنظيمية التي ستؤثر على طريقة عمل مجتمع ICANN. نرحب بمشاركة المفوضية وملخص موجز لماهية هذه العمليات وأين وكيف يمكن للمجتمع أن يدعمها على أفضل وجه.

اسمحوا لي أن أشير إلى أن المفوضية الأوروبية كانت موضع ترحيب كبير في شرح الطريقة التي يؤثر بها العمل الذي يتم في بروكسل على مجتمع نظام اسم النطاق DNS. لذا فإن هذا الاجتماع ليس فرصة لنا لتفصيل هذه الجهود ولكن بدلاً من ذلك لفهم كيفية عمل عملية أصحاب المصلحة المتعددين.

المتحدث الثاني اليوم السيد ألكسندر سيغر الذي كان ضيفًا على اجتماعات ICANN في مناسبات عديدة، ونرحب بمشاركته حيث يرأس عمل مجلس أوروبا بشأن معاهدة بودابست، التي تركز على جرائم الإنترنت.

كان أحد أهم الموضوعات بالنسبة لمجتمع ICANN هو انتهاك نظام اسم النطاق DNS. وكما أوضح ألكسندر من قبل -- وأنا أطلع بشدة إلى شرحه مرة أخرى اليوم -- هناك أرضية مشتركة كبيرة بين عمل مجلس أوروبا بشأن جرائم الإنترنت وجهود مجتمعنا بشأن استهداف انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

ثم ننتقل إلى الجزء الثاني من جلستنا. وبالترتيب الأبجدي، أرحب بمحدثينا. فريد بيكر الذي سيتحدث نيابةً عن اللجنة الاستشارية لنظام خادم الجذر؛ فيليب فوغوارت الذي سيتحدث عن مجلس ومجتمع المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وأرحب بفيليب كرئيس لهذا المجتمع.

وبالنيابة عن مجتمع عموم المستخدمين، أرحب بمشاركة زميلي، ماتياس هودوبنيك.

وأخيراً، ولكن ليس أخيراً بأي حال من الأحوال، بالنظر إلى الإطار القانوني المحدد الذي يعمل فيه نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD، أرحب بأليخاندر رينوسو التي ستمنحنا وجهة نظر المنظمة الداعمة للأسماء العامة كرئيسة.

يُرجى ملاحظة أن أليخاندر ستحدث باللغة الإسبانية. هناك ترجمة فورية متوفرة. اطلبوا المشورة من موظفينا، إذا واجهتم أي مشاكل أو تحديات.

بهذا، أكون متحمسة للانتقال بسرعة إلى الجزء الأول من جلستنا اليوم، بإعطاء الكلمة للسيد برينغر لإعطائنا مقدمة عن التطورات التنظيمية للاتحاد الأوروبي والطريقة التي قد تؤثر بها على نظام اسم النطاق DNS مع الموضوع العام لنا فهم أفضل لكيفية إيجادنا كمجتمع مكاننا لفهم هذه الجهود ودعمها.

وللإيجاز، الكلمة لك يا أوليفير. شكراً جزيلاً.

لا يمكننا سماعك يا أوليفير، أعتذر. قد ترغب في إلغاء كتم الصوت. وأعتقد أن الشرائح الخاصة بك تتابع.

شكراً.

شكراً جزيلاً يا جوانا.

أوليفير برنغير:

ألغيت كتم الصوت الآن. اسمي أوليفير برينغر، وسأتحدث باللغة الإنجليزية.

سأقدم التطورات التنظيمية التي لها تأثير على نظام اسم النطاق DNS، وأمل أن تكون بمثابة توضيح جيد وأساس جيد لمناقشة المتابعة التي سنجريها في الجلسة.

الشريحة التالية، من فضلك.

سأقدم مقترحين من المفوضية الأوروبية، أحدهما يرتبط بالأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي، ما يسمى بتوجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، والآخر اقتراح للتنظيم في السوق الموحدة للخدمات الرقمية، وهو ما يسمى بقانون الخدمات الرقمية. أصر على حقيقة أنني سأقدم مقترحات من المفوضية الأوروبية. لن -- لست في وضع يسمح لي بالتعليق على العملية التشريعية الجارية في الوقت الحالي. لذلك سألتزم بمقترحاتنا.

الشريحة التالية، من فضلك.

أولاً، سأبدأ بتوجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، اقتراح توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، مُذَكِّراً أن هناك ثلاث ركائز أساسية في هذه المقترحات التي هي في الواقع أيضاً ركائز توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS الحالي. الأولى وجود القدرات المناسبة على مستوى الدول الأعضاء للتعامل مع حادثة الأمن السيبراني. والثانية وجود إدارة أزمات فعالة، وهذا يتعلق بشكل أساسي بالمشغلين والشركات. والثالثة التعاون وتبادل المعلومات على وجه الخصوص عبر الحدود.

إذن ما نقوم به، ما نهدف إلى القيام به بهذين التوجيهين تعزيز كل ركيزة من هذه الركائز، تعزيز القدرات، وتعزيز الطريقة التي يتم بها تنفيذ إدارة الأزمات، وزيادة تنسيق الإجراءات، وتعزيز مستوى التعاون الذي لدينا في أوروبا.

بالنسبة لمشغلي نظام اسم النطاق DNS، سيكونون مهتمين في الغالب بالركيزة الثانية، وهي الركيزة الخاصة بإدارة الأزمات.

الشريحة التالية من فضلك.

إذن، ما مدى اهتمام نظام اسم النطاق DNS بمقترح توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2؟ أولاً، ندرك أهمية نظام اسم النطاق DNS. نظام اسم نطاق DNS موثوق به ومرن وآمن نعتقد أنه عامل رئيسي في الحفاظ على سلامة الإنترنت.

لهذا السبب، قمنا بإدخال مشغلي نظام اسم النطاق DNS ضمن فئة الكيانات الأساسية، ونقترح أن نغطي في نطاق توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 جميع خدمات نظام اسم النطاق DNS جنبًا إلى جنب مع ما نسميه سلسلة تحويل ترميز بروتوكول نظام اسم النطاق DNS إلى اسم، وهذا يشمل مشغلي خوادم أسماء الجذر، وهذا يشمل سجلات نطاق المستوى الأعلى TLD ومشغلي خوادم الأسماء الرسمية والمجلات التكرارية.

إذا كنتم على دراية بتوجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS الحالي، فإن نظام اسم النطاق DNS مغطى بالفعل في توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS الحالي، ولكن يجب تحديد مشغلي نظام اسم النطاق DNS من قبل الدول الأعضاء المستقلة، -- الأمر الذي أدى، نتيجة لذلك، إلى عمليات تنفيذ مختلفة يتم تغطية المشغلين في بلدان مختلفة بعبثات مختلفة، وما إلى ذلك.

لذلك لتنفيذ أكثر تنسيقًا، نقترح وضع جميع مزودي خدمة نظام اسم النطاق DNS ونطاقات المستوى الأعلى TLD تلقائيًا في نطاق توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، ونقترح أيضًا أن يكون لدينا نظام اختصاص قضائي وحيد. لذا سيتعين على مشغلي نظام اسم النطاق DNS تنفيذ توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 في بلد التأسيس الرئيسي في الاتحاد الأوروبي. وفي حالة قيام المشغلين بتقديم خدمات في الاتحاد الأوروبي ولكنهم لم يتم تأسيسهم في الاتحاد الأوروبي، فسيتعين عليهم تعيين ممثل في الاتحاد.

يتوقع توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 تدابير أمنية أفقية، وبالتالي فإن التدابير التي يتم تطبيقها عبر قطاعات مختلفة، ولكن سيكون من الممكن اتخاذ تدابير خاصة بالقطاع، لأننا نغطي مختلف -- قطاعات مختلفة للغاية بالطبع.

ونقطة واحدة أردت أن أذكرها هي أن توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 يضيف أيضًا نقطة حول مساءلة الهيئات الإدارية للكيانات الأساسية والمهمة. لذلك ستكون الهيئات الإدارية لهذه الكيانات مسؤولة عن تنفيذ تدابير الأمن السيبراني المناسبة.

الشريحة التالية، من فضلك.

لذلك من بين الالتزامات التي نتوقعها لسجلات نطاق المستوى الأعلى TLD، لدينا أيضًا -- نريد أيضًا تغطية بيانات تسجيل اسم النطاق. وهنا تكمن وجهة نظرنا في أن الحفاظ على قاعدة بيانات دقيقة وكاملة لبيانات تسجيل اسم النطاق وتوفير الوصول القانوني إلى هذه البيانات أمر ضروري لضمان أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق DNS. ونربط أيضًا توافر هذه البيانات وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب بمكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات؛ على وجه الخصوص، لمنع واكتشاف والاستجابة لحادث الأمن السيبراني، فإن الأمن السيبراني هو بالطبع نطاق توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2.

الشريحة التالية، من فضلك.

بناءً على هذا المبدأ، اقترحنا مادة واحدة، تسمى المادة 23 بشأن بيانات تسجيل اسم النطاق، التي تتوقع عددًا من الالتزامات العامة التي ستسري على سجلات نطاق المستوى الأعلى TLD والكيانات التي تقدم خدمات التسجيل لها. لذلك نتحمل التزام جمع بيانات تسجيل اسم النطاق دقيقة وكاملة والحفاظ عليها؛ الالتزامات المتعلقة بالحصول على المعلومات ذات الصلة للاتصال بأصحاب أسماء النطاقات؛ الالتزام بنشر البيانات غير



الشخصية، وضمن الاستجابة لطلب الوصول دون أي تأخير؛ وأخيرًا، توفير الوصول إلى بيانات شخصية محددة بناءً على طلبات مبررة كما ينبغي من قبل الباحثين عن الوصول الشرعي.

لذا فإن هذه الالتزامات عالية المستوى إلى حد ما. وما نطلبه من المشغلين المعنيين هو وضع سياسات ومبادئ فعالة لتنفيذ هذه الالتزامات. وفكرتنا هي حقًا أن هذه السياسات والمبادئ ستشتق من السياسات التي تم وضعها داخل ICANN لما يتعلق بنطاق المستوى الأعلى العام gTLD.

لذا فإن نهجنا هو في الحقيقة أحد الأساليب التي تحاول إكمال، استكمال الجهود التي يتم بذلها بالفعل في ICANN على وجه الخصوص فيما يتعلق بسياسة نظام WHOIS.

يمكننا -- توقعنا أيضًا إمكانية اعتماد الإرشادات، ولكن في الحقيقة فكرتنا الإشارة إلى إرشادات الصناعة وعلى وجه الخصوص إرشادات ICANN. بالطبع هدفنا التأكد من وجود نهج منسق عبر سوق واحدة.

ذلك ما أود قوله في توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS. وهو مختصر جدًا، وأقترح أن أكون أسرع، وأقول بضع كلمات عن قانون الخدمات الرقمية. الشريحة التالية، من فضلك.

وباختصار شديد للغاية. يتعلق قانون الخدمات الرقمية بتحديث القواعد المعمول بها لدينا، قواعد التجارة الإلكترونية، للمحتوى غير القانوني والمخاطر النظامية في الفضاء عبر الإنترنت مع مراعاة الحقوق الأساسية لمواطنينا. يتعلق الأمر بوجود مجموعة واحدة من القواعد عبر الخدمة الرقمية -- عبر السوق الرقمية الموحدة التي ستوفر الأولوية القانونية للشركات المعنية. وهو يتعلق أيضًا بدعم التعاون عبر الحدود بين السلطات الوطنية من أجل الحصول على إشراف أفضل؛ على وجه الخصوص، للفاعلين النظاميين.

الشريحة التالية، من فضلك.

لذلك هناك فئات مختلفة من الخدمات المعنية بـ -- بقانون الخدمات الرقمية DSA. ولدي -- في هذه الشريحة، ترون هذه الفئات المختلفة.

الفئة الأوسع هي خدمات الوسيط. هذا هو حيث سيتم تحديد موقع مشغلي نظام اسم النطاق DNS، إذا جاز لي القول. ولكن بعد ذلك لديكم فئات أكثر تحديدًا، وخدمات الاستضافة، والنظام الأساسي عبر الإنترنت، والأنظمة الأساسية الكبيرة جدًا عبر الإنترنت.

الشريحة التالية، من فضلك.

والفكرة هي أن هناك مجموعة متدرجة من الالتزامات التي ستسري على هذه الفئات المختلفة من المشغلين. وكلما زادت قدرة المشغل على معالجة المحتوى غير القانوني، زاد تأثير فئة المشغل، وكلما زاد الالتزام، زاد التزام العناية اللازمة الذي نتوقع منهم تحمله.

لذا مرة أخرى، سيكون نظام اسم النطاق DNS في كل فئة للوسيط ويخضع لعدد محدود من التزامات العناية اللازمة.

الشريحة التالية، من فضلك.

إذن ما الذي يعود به قانون الخدمات الرقمية DSA على نظام اسم النطاق DNS؟ بشكل أساسي، فإنه يعود باليقين من أنه مشمول بالإطار القانوني الأوروبي. لذا فإن التأكد من أن نظام الإعفاء من المسؤولية يسري على مشغلي نظام اسم النطاق DNS. والشعور بالتناسب عند التعامل مع المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت. وذلك ما كنت أوضحه في الشريحة السابقة. عدد تدابير التخفيف أقل لمشغلي البنية التحتية مثل مشغلي نظام اسم النطاق DNS. وأيضًا، هناك فكرة التبعية، أن المحتوى غير القانوني يجب أولاً التعامل

معهم مع أولئك الذين ينشرون المحتوى غير القانوني، وعندما يتم التعامل معه من خلال وسطاء، مع هؤلاء الوسطاء الذين لديهم أكبر قدرة على إزالة المحتوى. وفي هذه السلسلة، أعتقد أن مشغلي نظام اسم النطاق DNS يمكنهم -- حقًا الاستمرار.

سيكون هناك أيضًا إطار عمل منسق لكيفية مطالبة الدولة العضو بخدمات وسيطة للتصرف ضد المحتوى غير القانوني، مما يعني أنه سيكون هناك أساس قانوني، وستكون هناك مجموعة معينة من المعلومات التي ستقدمها الدولة العضو لتكون -- للطلب من مقدم خدمة وسيط التصرف أو تقديم معلومات حول محتوى غير قانوني.

وبشكل عام، نرى ما نقترحه حلاً متوازنًا فيما يتعلق بمزودي خدمات البنية التحتية، وهذا يشمل مشغلي نظام اسم النطاق DNS.

وفي الشريحة التالية، أضع ببساطة -- الشريحة التالية، من فضلك -- لدي روابط إذا أردتم المزيد من المعلومات. ولكن باختصار، نقترح في قانون الخدمات الرقمية DSA التزامات متوازنة للغاية. وفي توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، نقترح التزامات عالية المستوى بشكل أساسي لتلبية أهداف السياسة الهامة هذه بالنسبة لنا لزيادة الأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي. وهذا من المفترض حقًا أن يكون مكملًا للجهود المبذولة في ICANN من حيث تحديد كيفية الوفاء بهذا الالتزام.

أود أن أتوقف عند هذا الحد وأعيد الكلمة إليك يا جوانا. شكرًا.

شكرًا جزيلاً يا أوليفير. أشير إلى الأسئلة في مربع الأسئلة والأجوبة. شكرًا لكم لوضعها في القسم المخصص.

جوانا كوليذا:

ومن أجل الوقت، سأعطي الكلمة مباشرةً إلى ألكسندر. وأراعي الوقت المتاح لنا لهذه الجلسة.

فقط تنبيه لمحدثينا في الجزء الثاني، سأطلب منكم التفضل بقصر ملاحظتكم الأولية على خمس إلى ست دقائق. وأعتقد أن هذا سيسمح لنا بالالتزام بالتوقيت المقترح أصلاً.

أوليفير، هناك بعض الأسئلة لك في مربع الأسئلة والأجوبة. يمكن الإجابة على هذه الأسئلة مباشرة في قسم الأسئلة والأجوبة في هذه الجلسة، أو إذا رغبتم في الإجابة عن هذه الأسئلة في مربع الأسئلة والأجوبة مباشرة، فهذا أمر ندعمه أيضاً.

وللايجاز، كما قلت بالفعل، يسعدني أن أعطي الكلمة لألكسندر سيغر الذي سيقدم لنا تحديثاً حول العمل داخل مجلس أوروبا والذي من المرجح أننا، كمجتمع، سنجد مثيراً للاهتمام لأغراض سياسات انتهاك نظام اسم النطاق DNS التي يجري وضعها.

ألكسندر، الكلمة لك، والشرائح، على ما أعتقد، موجودة في نفس منصة الشرائح التي يقدمها موظفونا الرائعون. شكرًا.

شكرًا لك يا جوانا وللجميع. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا، ومن الواضح أننا داعمون بشدة بصفقتنا مجلس أوروبا، وكذلك الأطراف في معاهدة بودابست بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية، لعملية وضع سياسات أصحاب المصلحة المتعددين.

ألكسندر سيغر:

ما أعتزم القيام به في الدقائق الخمس المقبلة هو أن أقدم لكم تحديثاً للبروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة بودابست بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية الذي وافقت عليه لجنة اتفاقية جرائم الإنترنت قبل ما يزيد قليلاً عن أسبوعين.

الشريحة التالية، من فضلك.

مجرد تذكير بما تعنيه معاهدة بودابست. إنها معاهدة عدالة جنائية حول تحقيقات جنائية محددة، وحول جرائم محددة ضدها عن طريق أجهزة الكمبيوتر، وسلطات إجرائية جنائية

موضوعية مع ضمانات للتحقيق في جرائم الإنترنت وجمع الأدلة الإلكترونية فيما يتعلق بأي جريمة، ومن ثم التعاون الدولي ليس فقط بشأن جرائم الإنترنت ولكن أيضاً الأدلة الإلكترونية المتعلقة بأي نوع من الجرائم.

يكملها عدد من الإيضاحات الإرشادية لشرح أن الهاتف الذكي في الوقت الحاضر هو أيضاً نظام كمبيوتر، وهو ما لم يكن عليه الحال قبل 20 عاماً، على سبيل المثال، والعديد من الإيضاحات الإرشادية الأخرى. ويوجد حالياً بروتوكول بشأن تعزيز التعاون بشأن جرائم الإنترنت والأدلة الإلكترونية قيد الإعداد. سأقدم لكم تحديثاً قصيراً عن ذلك في ثانية.

اعتباراً من اليوم، لدينا 66 طرفاً، مما يعني أطرافاً من أوروبا ولكن أيضاً من آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والأمريكتين وإفريقيا وما إلى ذلك، وبالتالي مزيج من البلدان من جميع أنحاء العالم. ومعاهدة بودابست كتيب صغير لطيف ومعاهدة لطيفة، لكنها أكثر من مجرد نص قانوني. إنها آلية تكملها لجنة اتفاقية مكافحة الجريمة الإلكترونية التي تقوم بمتابعة وتقييم التنفيذ الفعلي لهذه المعاهدة.

وبالطبع، لدينا عنصر قوي جداً لبناء القدرات من خلال مكتب برنامج جرائم الإنترنت التابع لمجلس أوروبا في بوخارست. افتتحت معاهدة بودابست للتوقيع قبل 20 عاماً في بودابست، ولكن لدينا هذا المكتب في بوخارست حيث يمكننا دعم البلدان من جميع أنحاء العالم.

الشريحة التالية، من فضلك.

لسنوات عديدة حتى الآن، يجب أن يعود الأمر إلى ما يقرب من عشر سنوات، كنا نناقش كيف يمكننا التغلب على مشكلة الإقليمية والاختصاص القضائي، مما يعني أن الجناة والضحايا وأجهزة الكمبيوتر المستخدمة لارتكاب الجرائم والأدلة على الجريمة منتشرة في كل مكان في اختصاصات قضائية متعددة، في اختصاصات قضائية غير معروفة، في اختصاصات قضائية متغيرة. وكيف يمكننا، بالتالي، الحصول على وصول أكثر كفاءة إلى البيانات في نفس الوقت لتلبية متطلبات حقوق الإنسان وسيادة القانون. على

وجه التحديد، نحاول حل كيفية الحصول على معلومات المشترك بشكل أكثر كفاءة، وكيفية الحصول على الوصول إلى بيانات نظام WHOIS، ولا سيما لإنشاء أساس قانوني للوصول إلى بيانات نظام WHOIS أو لطلبها والكشف عنها؛ كيفية الحصول -- كيفية التعاون في حالات الطوارئ، وسأقول حالة طوارئ مستمرة. بإيجاز شديد، كيف يمكنكم الحصول على محتوى حسابات البريد الإلكتروني، على سبيل المثال؟ كيف يمكنكم جعل المساعدة المتبادلة أكثر فعالية لأننا نعلم أنها أبطأ، لكن لا يمكننا التخلص منها. ولا تزال وسيلة مهمة للحصول على الأدلة، وعلينا أن نجعلها أكثر كفاءة.

وإذا كان لدينا جميع أنواع التدابير المثيرة والجديدة والفعالة مثل التعاون المباشر مع كيانات القطاع الخاص والأطراف الأخرى، فكيف يمكننا إرساء سيادة القانون، وعلى وجه الخصوص، معايير حماية البيانات حتى نكون على يقين من أنه إذا كانت البيانات المنقولة بموجب هذا البروتوكول، فهي محمية أيضًا على مستوى مناسب يرضي جميع الأطراف والطرف الآخر. وهذا ما حاولنا حله، وأعتقد أننا نحققه.

الشريحة التالية، من فضلك.

لن أضايقكم بهذا. لكن، مرة أخرى، كما قلت، بدأ هذا منذ ما يقرب من عشر سنوات. قبل أربع سنوات، في يونيو / حزيران 2017، قررت الأطراف إطلاق المفاوضات بشأن البروتوكول. وعقدنا أكثر من 95 جلسة للتفاوض حول هذا الموضوع. مكثفة جدًا. على وجه الخصوص، خلال أوقات جائحة كورونا COVID، عقدنا 65 اجتماعًا افتراضيًا في الأشهر الأخيرة. وأجرينا مشاورات مع الصناعة وخبراء حماية البيانات والمجتمع المدني. وعدد كبير من اللقاءات الثنائية والثلاثية والاجتماعات المحلية كانت مكثفة جدًا وموضوعات صعبة جدًا بالطبع. أمر صعب للغاية. لكن في 28 مايو / أيار، اتفقتنا من بين الأطراف على مسودة البروتوكول. ويمر الآن ببعض الإجراءات الرسمية. نأمل أن يتم اعتماده رسميًا بحلول نوفمبر / تشرين الثاني من هذا العام ثم فتحه للتوقيع في ربيع العام المقبل.

### الشريحة التالية.

هناك أيضًا بُعد في هذه المفاوضات أنه كان لدينا 66 طرفًا يتفاوضون. لذلك كان علينا التأكد من أن ما ينجح في أوروبا ينجح أيضًا في الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وتونغا وغانا وأيضًا أستراليا وجميع الأماكن الأخرى.

إذن هذا البروتوكول، كما هو الآن، المسودة -- الجزء الرئيسي للفصل 2. هذه هي التدابير لتعزيز التعاون. وما قد يكون ذا أهمية خاصة لهذا الاجتماع هنا المادة 6، حول طلب معلومات تسجيل اسم النطاق، بيانات نظام WHOIS، أليس كذلك؟

ومن المهم أيضًا المادة 14، حماية البيانات الشخصية. يحتوي هذا البروتوكول، مسودة البروتوكول، على مادة مفصلة للغاية لحماية البيانات. لقد كان من الصعب جدًا التفاوض لأنه كان علينا التأكد من أن ما يمكن لدول مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة والأرجنتين القيام به هو أيضًا يلبي توقعات الاتحاد الأوروبي بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR وتوجيه الشرطة. ومن الصعب التفاوض، لكن لدينا الآن مسودة يجب أن تتج.

يجب أن أقول إنه بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، تفاوضت المفوضية الأوروبية على البروتوكول.

بالطبع، الدول الأعضاء الأخرى موجودة أيضًا؛ لكن المفوضية الأوروبية تفاوضت نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إذن هذا هو محتوى -- الشريحة التالية، من فضلك.

مرة أخرى، لن أخوض في التفاصيل هنا. لكن، بالطبع، أنا مستعد لتلقي الأسئلة.

بموجب المادة 6، طلب معلومات تسجيل اسم النطاق، من المهم أن تضطر أطراف هذا البروتوكول إلى وضع أساس قانوني لتمكين سلطاتها من طلب كيان يقدم خدمات تسجيل اسم النطاق، أو أمين سجل أو سجل، حسنًا، لتقديم مثل هذا الطلب.

وثانيًا، إلزام أمين السجل أو الكيان الذي يقدم خدمات تسجيل النطاق بالكشف عن المعلومات استجابةً لطلب من طرف آخر مباشرةً دون المرور بالسلطات المحلية لتلك الدولة.

ثم هناك بعض التفاصيل في الفقرة 3 من المادة 6 حول ما يجب أن يحتويه الطلب. ثم هناك أيضًا توفير للمشاورة في حالة عدم التعاون.

ما هو مهم أن هناك قدرًا كبيرًا من المرونة المضمنة فيه؛ وقد حافظنا عليها رشيقة ومرنة لمراعاة الحلول المستقبلية المحتملة التي ستخرج من عملية ICANN، حسنًا؟ لذا فإنه أمر مهم جدًا.

ولكن مع هذا، يعد هذا أساسًا قانونيًا لطلب البيانات والكشف عن البيانات. ومن المهم جدًا تطبيق المادة 14 الخاصة بحماية البيانات. لذلك يمكن لأمين السجل الذي يفصح عن البيانات أن يكون واثقًا من أنه إذا خرج هذا الطلب من البروتوكول، فإن الطرف المتلقي ملزم بحماية البيانات بموجب المعايير وفقًا لمعايير المادة 14، وهو المعيار المقبول للجميع. إنه مهم للغاية.

الشريحة التالية.

مرة أخرى، يُطرح السؤال، هل سيستجيب أمناء السجلات، أم سيقولون إننا لا نريد تحمل أي مخاطر تتعلق بالمسؤولية. و الـ.



من الحجج الموضحة أيضًا في التقرير في المادة 83، نعتقد أنه في النهاية سيستجيب أمناء السجلات أو الكيانات نظرًا لوجود أساس قانوني واضح لذلك. هناك ضمانات أخرى للمادة 14 في الطرف المتلقي وما إلى ذلك. لذلك نعتقد أن هناك أرضية كبيرة حيث سيتعاونون في النهاية.

ربما في البداية سيكون هذا بطيئًا بعض الشيء. وسيكون بطيئًا بعض الشيء. ولكن بمرور الوقت، ستبدأ الإجراءات الروتينية، وعلى وجه الخصوص، اعتمادًا على ما يحدث للأنظمة التي وضعتها أنتم و ICANN وما إلى ذلك على كيفية بدء ذلك.

الشريحة التالية.

لذلك نأمل أن يعمل مع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. علينا أن نفهم كيف سينجح هذا عمليًا. أعتقد أن لدينا من اتفاقية جرائم الإنترنت؛ سيتعين علينا التعاون معكم في المستقبل لنرى كيف يمكننا التأكد من أن كل هذا يعمل بشكل جيد معًا.

ومرة أخرى، هناك دعم محدد لوضع سياسات أصحاب المصلحة المتعددين في هذا البروتوكول.

الشريحة التالية.

إنها آخر 20 ثانية أمامي. نعتقد أن هذا البروتوكول بشكل عام سيوفر الكثير من القيمة التشغيلية للحصول على عدالة جنائية أكثر فعالية وكفاءة في الفضاء السيبراني، وسيادة أفضل للقانون. لكن سيكون من الواضح أيضًا أن آلية معاهدة بودابست ستستمر في دعم الإنترنت المجاني -- الإنترنت المجاني والمفتوح حيث تقتصر القيود على حالات محددة للانتهاك الإجرامي.

وبهذا أعود إليك يا جوانا.

جوانا كولينز:

شكرًا جزيلاً يا ألكسندر. هذا أكثر إفادة.

أرى بالفعل الأسئلة تتشكل في مربع الأسئلة والأجوبة.

كما كان من قبل، أود أن أشجعكم على النظر في مربع الأسئلة والأجوبة وتحديد ما إذا رغبتم في الإجابة على هذه الأسئلة مباشرةً في الوقت المخصص في نهاية جلستنا أو ما إذا رغبتم في كتابة إجابتكم في الدردشة.

والآن، مرة أخرى، من أجل الوقت، أود أن تنتقل إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة. ستكون هناك أسئلة لجميع محدثينا. سأقوم بدعوة محدثينا للتحدث بالترتيب الأبجدي كما تم تقديمهم في البداية.

لدينا بعض الأسئلة التي تم وضعها ليحاول محدثونا الإجابة عليها. إذا كان بإمكانني أن أطلب من الموظفين عرض هذه الأسئلة على الشاشة، فسيكون ذلك رائعًا.

يتمثل الموضوع العام هنا في فهم أفضل لكيفية تعامل المجتمعات كل على حدة مع التطورات والتطبيقات التنظيمية. أود أن يأخذنا فريد في إعطاء وجهة نظر من المجتمع التقني، مجتمع الأمن.

إذا كان بإمكانك قصر مداخلتك، يا فريد، على خمس إلى ست دقائق، فسيكون ذلك رائعًا. شكرًا.

فريد بيكر:

أفترض أنني يجب أن أخرج من كتم الصوت لذلك.

إذن شكرًا على ذلك. أبحث عن الأسئلة. اختلفت بطريقة ما.

واسمحوا لي أن أكون واضحًا جدًا بشأن وجهة النظر التي أتيت منها. لا يتحدث مشغلو خادم الجذر بعضهم عن بعض. وبهذه الطريقة نحافظ على الاستقلال الداخلي. ولذا فإنني أتحدث من منظور اتحاد أنظمة الإنترنت، وهو مشغل خادم الجذر الذي أنا عضو فيه.

وأعتقد أن مشغلي خادم الجذر الآخرين ربما لديهم مخاوف مماثلة، لكنهم سيحتاجون إلى التعليق على ذلك بأنفسهم.

خدمة الجذر مضمنة بشكل صريح في توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، كما أفهمه. لكنني لست متأكدًا على الإطلاق من أن الأشخاص الذين صاغوا توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 يفهمون خدمة الجذر أو ما هي.

تبدأ خدمة الجذر بالبيانات المتاحة من هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت IANA التي يتم إرسالها إلينا من قبل مشرف الصيانة على منطقة الجذر. وبعد ذلك نقوم بالتوزيع استجابة لطلبات من مختلف الأطراف الأخرى، أيًا كانوا.

لا نشغل سجلًا. ولا نعمل كأمين سجل. الآن، قد تكون هذه شركات أخرى تعمل فيها نفس الشركات، لكن هذا لا ينطبق على خدمة الجذر. وفي الحقيقة لا يوجد مال يتم تداوله. مجموعات خوادم الجذر وما إلى ذلك، ليست هذه هي الطريقة التي تُمول بها.

عندما قرأت توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2، متأكد من أن الأشخاص الذين كتبوه يفكرون في نظام مختلف تمامًا عما أنا جزء منه. لذا أود أن أفهم عندما يُقترح توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 ومن المفترض أن يخاطب أمناء السجلات أو السجلات ويقدم فواتير المخالفات من أنواع مختلفة إلى الأشخاص، لمن يعتقدون أنهم يخاطبون ذلك؟ إذن سأتوقف عند هذه النقطة.

جوانا كوليزا:

شكرًا جزيلاً.

فريد بيكر:

نعود إليك يا جوانا.

جوانا كوليزا:

شكرا جزيلا لك يا فريد. هذا مفيد جدًا. نأمل أن يكون لدينا 30 دقيقة لمزيد من المناقشة. لكن هذه الراية التي ترفعها مهمة للغاية.

لصالح محدثينا، قمت بإدراج الأسئلة أيضًا في الدردشة. وأعطي الكلمة لفيليب لإعطائنا وجهة نظر المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO حول هذه القضايا. نرحب بالمشهد الواسع الذي قد ترغب في رسمه؛ ولكن إذا كنت ترغب في معالجة مبادرات محددة كما تم وصفها، فهذا أمر رائع أيضًا. شكرًا.

الكلمة لك.

فيليب فوغوارت:

شكرًا يا جوانا.

أمل أن تتمكنوا من سماعي. معكم فيليب فوغوارت هنا من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. شكرًا.

أود فقط بعبارات عامة -- وبنفس التحذير الذي وضعه فريد للتو في البداية، سأقول ذلك -- وأقتبس من أوليفير -- تلك مقترحات تتضمن توجيهًا واحدًا. ستكون هناك ترجمات على طول الطريق، على سبيل المثال، في الاختصاصات الوطنية. الكثير من المجهول على الطريق، في النتيجة النهائية، هذا ألف.

باء، من الواضح أن الطريقة التي ستستجيب بها المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO -- المجتمعات والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على وجه الخصوص عمل مستمر إلى حد كبير.

على الرغم من ما قيل -- أقدر أن هذه الإجابات لن تكون قوية للغاية في هذه المرحلة بالنظر إلى ذلك المجهول.

وعلى الرغم من ما قيل، سألتقط كلمتين استخدمهما كل من أوليفير وأليكس، "تعزيز" و"تناغم".

وبقدر ما قد يؤثر على سياسات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، أعتقد أنه من العدل أن نقول فيما يتعلق بالدقة، والتمييز بين الشخص الطبيعي مقابل الشخص الاعتباري، وما إلى ذلك، دقة البيانات، فهذه ليست مواضيع جديدة. أعتقد أنه لا ينبغي أن تكون مفاجأة للمجتمع وخاصة أولئك الذين شاركوا في المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات PDP. المرحلة الثانية كانت هناك إشارة إلى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والمرحلة 2(أ) الجارية. هذه أشياء نعرفها بالفعل. لذلك ربما أقفز إلى الأمام، ولكن هناك بالفعل مجال وفرصة لنا وللمجتمع للمشاركة ونوعًا ما لمعرفة النتيجة النهائية، فنحن نستخدم المصطلح الذي استخدمته للتو، قد يكون. والمرحلة 2(أ) فرصة جيدة للقيام بذلك.

لكن سؤال المحفزات، على سبيل المثال، يُطرح في هذا السياق، في سياق توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنفتح NIS2 ولكن أيضًا على نطاق أوسع. هذا بالتأكيد شيء قد يرغب المجتمع في تناوله من كل هذه الجوانب.

وعلى الرغم من قول كل ذلك، ينبغي أن أقول أيضًا أنه بإدراك متأخر، فإن هذين العاميين يمثلان قضايا صعبة للغاية. أعتقد أن هناك منحى تعليمي أيضًا من منظور المشرعين.

أعتقد أن هناك الآن اعترافاً بأنه توازن بين التنقيح واستخدام تلك البيانات من قبل -- ليس فقط من خلال إنفاذ القانون ولكن أيضاً من خلال المجتمع القانوني.

هناك أيضاً منحى تعليمي داخل المجتمع فيما يتعلق بالإجراءات التي نريد اتخاذها.

لذلك لن أستغل المزيد من وقتنا. ما عليكم سوى تحديد المشهد الواسع لما قمنا به وما نتطلع إليه. ونستخدم مصطلح الإجراءات "غير الملموسة" في عملية وضع السياسات PDP على وجه الخصوص. وسأقول كلمة عن "كيف" في المرحلة 1 لاحقاً. شكرًا يا جوانا.

شكرًا جزيلاً. شكرًا لك على تهيئة المشهد.

جوانا كوليذا:

وأعطي الكلمة لماتياس ليعطينا وجهة نظر المستخدم النهائي في هذا الشأن. شكرًا.

مرحبًا بكم جميعًا. ماتياس هودوبنيك يتحدث للتسجيل.

ماتياس هودوبنيك:

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أمثل مصلحة المستخدم النهائي نيابة عن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين في هذه الجلسة العامة.

فيما يتعلق بالسؤال، أولاً وقبل كل شيء، يتمتع المجتمع الشامل لعموم المستخدمين بتركيز إقليمي قوي. لذا فإن مشاركة اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC في عملياتنا التنظيمية هي في الأساس جهد إقليمي.

لدينا منظومات هيكلية من عموم المجتمع الشامل لعموم المستخدمين ALS في جميع المناطق، وأحد الأنشطة المحورية هو فهم احتياجات المستخدمين الفرديين وعكسها. هذا

هو السبب في أن تعزيز مشاركة المنظومات الهيكلية من عموم المجتمع الشامل لعموم المستخدمين ALS هو أحد الأولويات الرئيسية للجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC كما انعكس مؤخرًا في تقرير مجموعة عمل تعبئة المنظومات الهيكلية من عموم المجتمع الشامل لعموم المستخدمين ALS.

وهذا أيضًا مثال ممتاز لنهج أصحاب المصلحة المتعددين، حيث يدمج كل شخص مهتم بالمساهمة وكذلك التنوع الحي.

نحاول أيضًا العمل مع مجتمعات ICANN الأخرى، على الرغم من أن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين يتأكد من العمل سوية مع الدوائر الأخرى داخل وعبر المناطق. لذا فإن هذه الجلسة هي أحد الأمثلة حيث تعمل اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC وأيضًا الأشخاص من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC معًا في تبسيط الموضوعات والأهداف أيضًا.

ويحاول المجتمع الشامل لعموم المستخدمين أيضًا الحصول على مواطن كمستخدم نهائي، مما يعني أن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين يشبه إلى حد كبير توسع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC عبر العالم لمستخدمي الإنترنت الفرديين. لذلك، بينما، على سبيل المثال، قد تكون اهتمامات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وتركيزها أكثر تنوعًا، كما أن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين يدور حول فهم الأشخاص لاحتياجاتهم وعكسها أيضًا في عمليات ICANN.

بينما تتوافق أهدافنا غالبًا، يركز المجتمع الشامل لعموم المستخدمين أيضًا على تحديد الاحتياجات الخاصة التي تأتي مع مهمته الفريدة. لذلك فقد ساعدنا على إبلاغ العمليات التشريعية الإقليمية والمحلية بشكل أفضل. والنقطة المهمة للغاية هي بناء القدرات لتكون قادرة على التفاعل بشكل أفضل مع المقترحات المحلية والإقليمية.

نحن بحاجة إلى أعضاء واعين. لذلك، فإن إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الشامل لعموم المستخدمين هي تثقيف المستخدم النهائي.

يمكنكم أن تتخيلوا ذلك في زمن الجائحة؛ رأينا ارتفاعاً في انتهاك نظام اسم النطاق DNS. وهذا هو السبب أيضاً في أن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين قد ركز على تبسيط موضوع انتهاك نظام اسم النطاق DNS في أنشطة بناء القدرات المحلية التي ستثير المستخدمين النهائيين أيضاً وتحاول أيضاً تعزيز، مثل العمليات التشريعية والقرارات التنفيذية والاتجاهات المعيارية المتعلقة بالمستخدمين النهائيين؛ إنارة أعضاء المجتمع بحجر الزاوية لعملية صنع سياسة إقليمية فعالة داخل المجتمع الشامل لعموم المستخدمين.

وبشكل أكثر واقعية إلى حد ما بالنسبة لمسألة الدروس المستفادة وأيضاً كيف يمكننا الاستعداد في المستقبل، أعتقد أن القانون العام لحماية البيانات GDPR مثال جيد جداً للتشريعات التي تؤثر ليس فقط على البلدان الأوروبية ولكن له تأثير ممتد على مجتمع ICANN الفني وأيضاً بإبطال المخاطر المحتملة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN حيث ناقشنا أيضاً خلال اجتماع ICANN الأخير في لجنة المجتمع الشامل لعموم المستخدمين كيف يمكننا، مثلاً، التأثير على هذه الأشياء. واتفقنا أيضاً على بعض النقاط مثل وجود نظام إنذار مبكر يمكنه إبلاغ المجتمع بأي تغييرات عالمية يمكن أن تؤثر على نموذج أصحاب المصلحة المتعددين للمعرفات الفريدة.

ثم هناك أيضاً حاجة لأن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً بشكل جماعي، ومن أجل هذا التطور لهياكل أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN سيكون أيضاً جزءاً أساسياً.

كما أن للمنظومة الهيكلية من عموم المجتمع الشامل لعموم المستخدمين دور مركزي في تثقيف وزيادة وعي الجمهور حول كيفية عمل الإنترنت وأيضاً حول الدور المهم الذي تلعبه ICANN، ونظام التحذير المحتمل (غير مسموع) المتكامل في دور المنظومة



الهيكلية من عموم المجتمع الشامل لعموم المستخدمين، الذي قد يخفف (غير مسموع) المخاطر التي يتعرض لها نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN.

وفيما يتعلق بالقانون العام لحماية البيانات (GDPR) ونظام WHOIS بحد ذاته، أعتقد أن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC نشطة جدًا في عمليات العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، وذلك بوضوح من منظور المستخدم النهائي. ونعم، تعتقد اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC أن المشتركين الفرديين هم مستخدمون، وقد عملنا أيضًا بانتظام نيابةً عنهم. لذا، إذا احتاج المشتركون إلى الإحجام عن مستخدمي الإنترنت البالغ عددهم أربعة مليارات الذين ليسوا مشتركين، فإن هذه الاحتياجات الأخيرة لها الأسبقية. نعم. على الرغم من أن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC غالبًا ما توافق على المواقف التي تم اتخاذها في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC وأيضًا بيانات دائرة الأعمال أو دائرة الملكية الفكرية IPC المتعلقة بوصول تلك الأطراف الثالثة التي تعمل لضمان أن الإنترنت لا يزال مكانًا آمنًا ومؤمنًا أيضًا من وجهة نظر المستخدم، وهذا يعني أن باحثي إنفاذ القانون والأمن السيبراني قادرون على مكافحة الاحتيال والجرائم وأيضًا حماية المستخدمين من التصيد والاحتيال والبرمجيات الضارة والاحتيال وهجمات الحجب المنتشر للخدمة DDOS، أسموها ما شئتم. لذلك -- ولكن كل ذلك ضمن قيود القانون العام لحماية البيانات GDPR، بالطبع.

وأخيرًا وليس آخرًا، يحاول المجتمع الشامل لعموم المستخدمين أيضًا زيادة الوعي داخل المجتمع فيما يتعلق بالقانون العام لحماية البيانات GDPR. على سبيل المثال، سيكون لدينا جلسة غدًا حول القانون العام لحماية البيانات GDPR باعتباره تقنية حيث سنتحدث أيضًا، ربما، عن القليل من البيانات من Verisign فيما يتعلق بنظام WHOIS. وقد أجرينا أيضًا مناقشة مثيرة للاهتمام للغاية لعضوات لجنة نظام اسم النطاق DNS في اجتماع ICANN الأخير حيث ناقش خبراء من المكسيك وأستراليا والولايات المتحدة

والأرجنتين، -- لذا ناقشت الخبرات الإناث في هذا المجال مختلف قوانين حماية البيانات. لذا فإن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين (غير واضح) يسهم في هذه الأمور. سأكتفي بهذا القدر.

جوانا كوليزا:

شكرًا جزيلاً يا ماتياس. هذا حقًا موضع تقدير. على الرغم من أن القانون العام لحماية البيانات GDPR لم يكن مدرجًا في جدول أعمالنا في الأصل، إذا كنت أذكر ذلك، فسأقول أنه من المحتمل أن يكون القانون العام لحماية البيانات GDPR هو الاختصار الذي يربح الشعبية هنا، وسأفترض أن هذا سيكون أيضًا الاختصار الذي قد ترغب أليخاندرًا في استخدامه في مداخلتها.

الكلمة مباشرةً إليك يا أليخاندرًا. أعلم أن مجتمع نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD يواجه تحديات خاصة بالعمل عن كثب على التشريعات الإقليمية والجهود المعيارية الإقليمية، حتى لو لم تتخذ شكل القانون.

الكلمة لك، إذا كان بإمكانك إعطائنا ملخصًا موجزًا، وسننتقل مباشرة إلى الأسئلة.

شكرًا.

معكم أليخاندرًا رينوسو. شكرًا جزيلاً. سوف أتحدث إليكم باللغة الإسبانية.

أليخاندرًا رينوسو:

من المؤكد أن مجتمع نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD مجتمع متنوع للغاية من حيث الحجم واللوائح والإطار القانوني ونماذج التسجيل والإدارة والعمليات وفيما يتعلق بالسياسات واللغات والعادات والتقاليد، إذا صح التعبير. وبالطبع علينا خدمة مجتمعاتنا المحلية. لذلك، هذا هو التحدي. هناك تحدٍ يواجه نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD عند مواجهة هذه المطالب التنظيمية، لكنهم بالطبع يفعلون ذلك بطريقة رائعة.

في منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO، كمنظمة عالمية، نحاول إيجاد مساحات لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD لمشاركة خبراتهم حتى يتمكنوا من إظهار كيفية عمل الأشياء أو استمرارها حتى يتمكنوا من إيجاد التعاون وحتى يتمكنوا من مساعدة بعضهم بعضًا أو نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الأخرى بحالات مماثلة.

منذ بضعة أسابيع، على سبيل المثال، عقدنا جلسة، هذه جلسة حول أخبار نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD، حيث تمت مناقشة موضوعين رئيسيين. كان أحد هذه الموضوعات نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLDs والأمن والأمن السيبراني بسبب المتطلبات التنظيمية. قدمنا عرضًا عن لنطاقات نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD المختلفة من كينيا واليابان والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة.

وعقدنا أيضًا جلسة أخرى بخصوص خبرة نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD بشأن انتهاك نظام اسم النطاق DNS حيث كان لدينا ممثلون من الصين وبوتسوانا وشيلي والبرتغال.

إن هذا أحد الإجراءات التي نتخذها في منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO. ثم لدينا مجموعات تدعم نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD فنيًا كما هو الحال في عمليات نطاقات المستوى الأعلى TLD. هذه لجنة، منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO، مسؤولة عن دعم نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD فيما يتعلق بقضايا الأمن. هناك قائمة مراسلات إلكترونية متاحة حتى يتسنى، كما تعلمون، إرسال رسائل بريد إلكتروني تتعلق بالمخاطر أو التهديدات. وقد طوروا أيضًا مجموعة من الإرشادات، وإرشادات جيدة جدًا، للتخفيف، على سبيل المثال، هجمات الحجب المنتشر للخدمة DDOS أو حتى تتمكن نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD من التحدث عن خطط التعافي وخطط التعافي من الكوارث بطريقة بسيطة.

هناك العديد من المعايير والإرشادات المتاحة لهذه الأنشطة، ولكن وضعتها نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD من أجل إنشاء إرشادات بسيطة وإرشادات عملية ليتم اعتمادها بطريقة سريعة. وبفضل دعم ICANN، تمت ترجمتها إلى لغات الأمم المتحدة، لذا فهي متاحة على المستوى العالمي.

هذه هي الطريقة التي تعالج بها منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO الموضوعات، أعني البحث عن مساحات لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD لتتمكن من مشاركة خبراتها والتعلم من الآخرين.

شكرًا.

شكرًا جزيلاً يا أليخاندر. شكرًا على الإيجاز، وفي الوقت نفسه، على التحديد. وشكرًا على تسليط الضوء على كل هذه التحديات والمبادرات التي يتم اتخاذها إقليمياً للتعامل بشكل أفضل مع مخاوف مجتمع نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD.

جوانا كوليزا:

أود أن أشكر مقدمينا وأن أشكر محدثينا على حضورهم للأسئلة في مربع الأسئلة والأجوبة. لقد كنتم فعالين للغاية. شكرًا لكم على ذلك.

لا تزال هناك ثلاثة أسئلة معلقة. وأفهم أنها قد تكون إجابة حية. لذا أود أن أطلب من الطاقم قراءة الأسئلة الثلاثة المتبقية. ثم أعطي الكلمة للمتحدثين أوليفير وألكسندر. أفهم أن كلا السؤالين موجودان في مقطع عرضي لمداخلتكم. وبعد ذلك أود -- هناك المزيد من الأسئلة القادمة. سنرى ماذا سنفعل في المزيد من الأسئلة، إذن. لكنني أود أن أطلب من الطاقم قراءة الأسئلة الثلاثة الأولى ثم إعطاء الكلمة للمتحدثين لدينا لمحاولة الإجابة.

شكرًا.

بريندا بريور: شكرًا جزيلاً يا جوانا. لدينا السؤال الأول من ريغ ليفي من تكاوز: أين الاستطلاع العام الحالي -- أعتذر، نظام WHOIS. عندما يشير نظام WHOIS العام الحالي إلى النطاق المسجل خارج نطاق سلطة إنفاذ القانون، ما هي المعلومات الإضافية التي تعتقدون أنها ضرورية للكشف عنها لوكيل إنفاذ القانون القضائي؟

جوانا كوليذا: شكرًا يا بريندا. إذا كان بإمكاننا البدء بثلاثة أسئلة ومنح محدثينا فرصة للإجابة.

بريندا بريور: هل تريدني مني قراءة الثلاثة، إذن؟

جوانا كوليذا: من فضلك. شكرًا.

بريندا بريور: شكرًا يا جوانا.

والسؤال التالي أيضًا من ريغ ليفي من تكاوز: كيف تقترحون أنكم ستكتشفون مكان استضافة النطاق من أجل تحديد المنطقة -- أعتذر، الإقليمية لاتخاذ إجراء لإنفاذ القانون؟

والسؤال الثالث هو من -- أخشى أنني لن أستطيع نطق الاسم الأول. الاسم الأول يبدأ بحرف في، والاسم الأخير هو إيروخين، لذلك أعتذر عن الاسم. والسؤال هو ما هي الخطة التي لدى ICANN لتنفيذ التشريعات الوطنية للدول الفردية، وليس فقط لوائح الاتحاد الأوروبي؟

جوانا كوليزا: شكرًا جزيلاً يا برندا. أود أن أبدأ مع أوليفير ثم انتقل إلى ألكسندر. لست متأكدة من أن سؤال فياتشيسلاف موجه إليهم، ولكن ستكون هناك جولة من الردود من ممثلي مجتمعنا، وأمل، يا فياتشيسلاف، أن نحاول الإجابة على سؤالك.

أود أن أبدأ مع أوليفير، إذا كنت ترغب في معالجة الأسئلة من ربيع. وإذا كان ألكسندر يرغب في المداخلة على هؤلاء أيضًا، فلا تتردد في أخذ الكلمة.

أوليفير برنغير: أود أن أوجها إلى ألكسندر. أعني، هذه أسئلة حول معاهدة بودابست، حول إنفاذ القانون، لذا سأوجها إلى ألكسندر.

وأعتقد أن سؤال ICANN، فيما يتعلق بـ ICANN، هي بالفعل موضوع نقاش المتحدثين.

جوانا كوليزا: شكرًا.

ألكسندر، تفضل.

ألكسندر سيغر: شكرًا. قد أقول إنني واجهت بعض الصعوبة في فهم السؤال الأول بشكل كامل، وهو شيء يتعلق بالمعلومات الإضافية المطلوبة عندما ترسل طلبًا خارج نطاق اختصاصك القضائي، شيء على هذا المنوال. نظرًا لأنني -- عندما قدمت -- تقريبًا محتوى المادة 6 من هذا البروتوكول المستقبلي، فإنها توضح بشكل أساسي ما يجب عليك تضمينه في طلب تسجيل اسم النطاق -- كيان يقدم خدمات تسجيل اسم النطاق في طرف آخر. لذا فإن المادة 6 هي دائمًا لأمين السجل أو السجل في طرف آخر.

هذا أيضًا يجيب جزئيًا على السؤال الثاني حول ماذا تفعل عندما لا تعرف. من الواضح لنفترض أن جميع الأطراف الـ 66 الحالية، ودعونا نقول -- في غضون بضعة أشهر، لنفترض أن لدينا 70 طرفًا في معاهدة بودابست. لنفترض أنه بحلول الوقت الذي يكون فيه هذا البروتوكول مفتوحًا للتوقيع، فلننفذ، فلنفترض أن جميع الأطراف الـ 70 تنفذ هذا البروتوكول، بالطبع المادة 6 تسري فقط على تلك الأطراف. لا يمكننا تقديم تحويل قانونية للوصول إلى البيانات في أي دولة غير طرف في هذا البروتوكول. أعني، هذا واضح أيضًا. لذلك فهو يعمل فقط بين هؤلاء -- بين الأطراف في هذا البروتوكول.

لذلك، إذا كنت مهتمًا بالحصول على أساس قانوني للوصول إلى المخاطر، فقم بالانضمام إلى معاهدة بودابست ولاحقًا، أيضًا إلى البروتوكول.

شكرًا يا ألكسندر.

جوانا كوليذا:

أشعر بالفضول إذا كان هناك أي من أعضاء مجتمعنا يرغبون في الرد على سؤال فياتشيسلاف حول كيفية تخطيط ICANN لتنفيذ التشريعات الوطنية التي تأتي من بلدان مختلفة. أشار فياتشيسلاف إلى أن هذا قد يكون سؤالًا لمؤسسة ICANN، بينما توفر لنا هذه الجلسة هذه المجموعة من المتحدثين والمشاركين.

إذا كان أحد يرغب في الكلام.

أرى يد فيليب مرفوعة. فيليب، تفضل.

شكرًا يا جوانا. أود التحدث بالفرنسية، إذا كان ذلك ممكنًا. شكرًا مقدمًا!

فيليب فوغوارت:

ربما يكون هذا منطقيًا فقط، لكن السؤال الذي طرحه فياتشيسلاف تم طرحه كثيرًا في عمليات وضع السياسات PDP. وركزت على تطور اللوائح الأوروبية.

ماذا يحدث عندما تظهر لوائح أخرى وماذا يحدث في أفضل الحالات إذا كانت متماسكة أو إذا كانت مختلفة، وفي أسوأ السيناريوهات، إذا كانت غير متوافقة مع اللوائح الأولى التي أخذناها في الاعتبار في عمليات وضع السياسات PDP؛ على وجه الخصوص، من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO؟

حسنًا، الإجابة هي أنه لا توجد إجابة بسيطة على هذا السؤال. ما يتعين علينا القيام به من حيث العملية هو متابعة ما يحدث من حيث تطور التنظيم في جميع أنحاء العالم. وأعتقد أن المؤسسة تتابع ما يحدث وتسهم في عملية التشاور في تلك التطورات.

شيء آخر هو، نحن بحاجة إلى مناقشة ذلك، ولكن يمكن للمجتمع تقديم وجهات نظره إلى المؤسسة بشأن التطورات. أعتقد أننا ربما نحتاج إلى إنشاء شيء ما أو إعادة إنشاء شيء ما في هذا المجال.

وبعد ذلك، يعود الأمر إلى عمليات وضع السياسات PDP أو مجموعات العمل نفسها لدمج التطورات المختلفة. ربما يكون هناك فريق مسؤول عن تطورات عمليات وضع السياسات PDP حيث يتم تمثيل الأطراف المختلفة، سواء كانت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أو غيرها. وهذه المنظمات، هذه البلدان، على وجه الخصوص التي تخطط للتنمية الوطنية، لأن هذا هو السؤال المطروح، أن تقدم احتياجاتها بحيث يتم اعتبارها ضمن مجموعات العمل نفسها.

كان السؤال عامًا، لذا فإن الإجابة عامة. أعتذر عن ذلك، ولكن ربما تكون هذه هي الصعوبة في المستقبل ونحن نمضي قدمًا.



بينما نمضي قدمًا، سيكون هناك المزيد من القيود، ونحن بحاجة إلى رؤية جيدة قدر  
الإمكان للحدود التي سنُفرض علينا بينما نمضي قدمًا.

شكرًا يا جوانا.

جوانا كوليزا:

شكرًا جزيلًا يا فيليب.

أرى أن أوليفير يلتقط السؤال من بيكي بير مباشرة في الدردشة.

لدينا سؤالان لأوليفير من جون ماكورماك. أود الانتقال إلى جانب هذين السؤالين، مع  
ترك الوقت مرة أخرى للمحدثين للتفكير والمداخلة.

أوليفير، يشير السؤال الأول من جون ماكورماك إلى التعريف الضعيف لمشغلي نظام  
اسم النطاق DNS بسبب عدم وجود فهم جيد لعملية نظام اسم النطاق DNS وأنواع نظام  
اسم النطاق DNS المختلفة. يعد نطاق توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُفتح NIS2  
إشكاليًا، ولكن يبدو أن هناك بعض العمل الذي يتم القيام به لمعالجة المشكلة. يشير جون  
أن النطاق والتعريف هما المشكلة.

وأيضًا، أوليفير، هناك مئات الآلاف لنظام اسم النطاق DNS ذات النطاق الواحد. ثم هناك  
أشخاص يديرون أنظمة نظام اسم النطاق DNS الخاصة بهم وهناك مطورو ويب  
ومضيفون وأمناء سجلات. إن بيئة نظام اسم النطاق DNS معقدة للغاية.

يا أوليفير، أتساءل عما إذا كان لديك أي أفكار بشأن هذه التعليقات.

أوليفير برنغير:

شكرًا يا جوانا. لذا كما قلت، أعتقد أن ما يشير إليه جون هو العملية التشريعية الجارية. وبالفعل، ستكون هناك تغييرات على الاقتراح الذي قدمناه ربما من حيث النطاق، من حيث التعريف. لكن بصفتي من المفوضية الأوروبية، سألتزم -- سألتزم باقتراحنا. وأعتقد أننا أدركنا أهمية نظام اسم النطاق DNS. وبسبب هذه الأهمية، من المهم تغطية مجموعة كاملة من مشغلي نظام اسم النطاق DNS -- نظام اسم النطاق DNS.

والسؤال الثاني، لأنه يبدو أنني نسيت قليلاً ما كان يدور حوله، لكن بالنسبة لي كان مجرد معلومات أكثر منه سؤالاً. في الواقع، منظومة نظام اسم النطاق DNS -- معقدة، وهناك لاعبون مختلفون جداً. لكني أود -- أتذكر أن جون ذكر مزودي الاستضافة. بالطبع الاستضافة -- يتم التعامل مع مزودي الخدمة بشكل مختلف عن مزودي نظام اسم النطاق DNS الخالصين. ولكن من الممكن أن تكون مزود خدمة نظام اسم النطاق DNS، ومزود استضافة، وربما مزود (غير مسموع)، ومن ثم لديك التزامات من هذه الفئات المختلفة التي قد تسري على مثل هذا الكيان.

جوانا كولينزا:

شكرًا جزيلاً يا أوليفير.

يتم أيضاً الإبلاغ عن وجود سؤال من مونيكا في مربع الأسئلة والأجوبة تم وضع علامة عليه بالإجابة، ولكن هناك المزيد من المعلومات المطلوبة من ألكسندر سيغر. تسأل مونيكا إرميرت: كيف ستفرض الأطراف في اتفاقية جرائم الإنترنت العقوبة فيما يتعلق بالمادة 14، الحد الأدنى من حماية البيانات؟ كيف ستتم معاقبة الانتهاكات، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن حوالي 20000 حكم صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ لا تزال غير منفذة ولا تخضع الدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا بالتأكيد للمحكمة الأوروبية على أي حال.

ألكسندر، أعتقد أن هذا سؤال عام للغاية حول كيفية عمل الاتفاقية في جميع أنحاء العالم. أشعر بالفضول إذا كنت قد ترغب في الرد على هذا السؤال. وإذا كان من المفيد بالنسبة لي نسخ ذلك في الدردشة، فيسعدني القيام بذلك أيضًا.

ألكسندر.

ألكسندر سيغر: شكرًا. كنت في الواقع أجب عليها، أكتب لها. ولكن ربما يكون من الأفضل القيام بذلك على الهواء مباشرة. وربما سأكتب أيضًا شيئًا ما في الدردشة.

بموجب المادة 23 من هذا البروتوكول، سيتم تقييم تنفيذ البروتوكول من قبل الأطراف. وهذا يشمل على وجه الخصوص تقييم المادة 14 بشأن حماية البيانات الشخصية. لذلك هذا شيء يجب مراعاته.

ولكن بنفس القدر، إن لم يكن أكثر أهمية، الفقرة 15 من المادة 14 حول المشاورات والتعليق. لذلك إذا كان لدى أحد الأطراف معلومات تفيد بوجود سلسلة ومخالفة منهجية لالتزامات حماية البيانات، فيمكنه تعليق نقل البيانات الشخصية بموجب البروتوكول، وهو ما يعني في الواقع تقييم جميع أحكام البروتوكول تقريبًا فيما يتعلق بهذا الطرف المعين وهكذا دواليك. لذا فإن المادة -- الفقرة 15 مفصلة للغاية.

هناك أيضًا تفسير لذلك بحيث لا يمكن استخدامه لإيقاف عمليات نقل البيانات من جانب واحد إذا لم يكن هناك شيء عنها وما إلى ذلك.

ويا مونيكا، بجديّة، ما علاقة ذلك بقرارات محكمة حقوق الإنسان وتنفيذها؟ أعتقد أن هذا نوع من الجدل. شكرًا.

جوانا كولينزا:

شكرًا جزيلاً يا ألكسندر.

أعتقد أن هذا يقودنا إلى المناقشة الأوسع حول كيفية فهمنا داخل مجتمع ICANN بشكل أفضل، وبناء القدرات، وربما التأثير على الطريقة التي تعمل بها المعاهدات الدولية. لذلك أرحب بالتعليق، وأرحب بإجابتك الدقيقة.

أرى أن هناك سؤالاً من ماسون كول في مربع الأسئلة والأجوبة يبدو أن أوليفير يكتب إجابة له. لا أريد أن أعطيك وظيفتين في نفس الوقت يا أوليفير. إذا كنت ترغب في الإجابة على هذا السؤال مباشرة، فنرحب بك للقيام بذلك.

وبعد ذلك سأنتقل إلى السؤال الذي طرحه بيتر والذي يستهدف جميع المتحدثين.

لذا، إذا كنت ترغب في الإجابة مباشرةً على سؤال ماسون يا أوليفير، فنرحب بك للقيام بذلك. وبعد ذلك سأعود إلى المتحدثين.

تفضل.

أوليفير برنغير:

كنت أكتبه بالفعل.

لا، ليس لدينا -- كما ذكرت، الالتزام والأحكام التي وضعناها في مقترحات توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 عامة تمامًا.

لكن بالنسبة إلينا، إمكانية الوصول مهمة جدًا. من المهم جدًا القيام بذلك -- بشرط أن تكون الطلبات مشروعة ومحددة جيدًا. ومن المهم إتاحة الوصول إلى بيانات التسجيل لضمان مستوى جيد من الأمن السيبراني. لذلك نتوقع أنه عند وضع السياسات

والإجراءات الخاصة بإمكانيات الوصول، فإن السجلات والكيانات التي تقدم خدمات التسجيل سوف تتأكد من أن الرسوم لن تؤدي إلى تثبيط التقديم.

وأعلم أن هذا تمت مناقشته أيضًا في اختصاص ICANN. وقد أوضحنا هذه النقطة أيضًا في اختصاص ICANN، أن الرسوم -- إذا كانت هناك رسوم، يجب أن تظل بالتأكيد أساس التكلفة وليس تثبيط عمليات التقديم.

شكرًا جزيلاً يا أوليفير.

جوانا كوليزا:

أود أن أعتزم هذه الفرصة لاقتراح سؤال بيتر على المتحدثين. وهذا، في الواقع، يستهدف المتحدثين. وهو يخص نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD وله زاوية في نطاق المستوى الأعلى العام gTLD. واسمحوا لي أن أقرأه.

ما هي آراء المتحدثين فيما يلي: تؤثر المبادرات التنظيمية الوطنية أو الإقليمية عادةً على كل من نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD ونطاقات المستوى الأعلى العام gTLD. كيف يمكن أن تتفاعل ICANN في العمليات التشريعية مع البقاء ضمن حدود ولايتها وتجنب التعارض مع مصالح أو مواقف نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD؟

قد أفترض أن أليخاندرًا قد ترغب في الإجابة على هذا السؤال أولاً. ولكن إذا كانت هناك إجابات من أعضاء فريقنا الآخرين، فأرحب بهم لرفع أيديهم.

أليخاندرًا، هل تودين أن تبدئي معنا؟

أليخاندرا رينوسو:

نعم شكرًا يا جوانا على السؤال.

فيما يتعلق بكيفية تعاوننا نحن، نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD، مع نطاقات المستوى الأعلى العام gTLD، هناك دائمًا مجال للتعاون. لدينا دائمًا اتصالًا متدفقًا وسلسًا.

فيما يتعلق بتأثير التدابير التنظيمية على نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD، فإن هذا يعتمد بوضوح على المنطقة التي تنشأ فيها هذه المبادرات. وبعد ذلك، بالطبع، نحتاج إلى مراعاة الاتفاقيات والاتفاقيات المختلفة بين البلدان التي تتجاوز منطقة المنشأ. ومن ثم، فإن البحث عن حل جماعي أمر معقد لأن كل -- أو كل نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD يجب أن يكتف هذه المبادرات مع الاختصاص القضائي لبلدهم المحلي.

ولكن، مرة أخرى، إذا تمكنا من مشاركة الخبرات وتبادلها، وتمكنا من التعلم بعضنا من بعض، فسيؤدي ذلك إلى ظهور مساحة من الابتكار بحيث يمكن لمن يواجه نفس التحديات التعلم على طول الطريق. شكرًا.

جوانا كوليذا:

شكرًا جزيلاً يا أليخاندرا.

أشعر بالفضول إذا كان المتحدثون لديهم ردود أخرى. كان السؤال يشير أيضًا إلى نطاقات المستوى الأعلى العام gTLD، إذا كان لدى فيليب أي شيء يضيفه إلى هذا السؤال أو كما تمت مناقشته من قبل. لا تترددوا في أخذ الكلمة. شكرًا.

فيليب، تفضل. إن كنت تتحدث، فلا يمكننا سماعك. أستطيع أن أرى يدك مرفوعة. نعم، تفضل.

فيليب فوغوارت:

شكرًا يا جوانا. فقط -- مرة أخرى، كان السؤال عامًا جدًا. أود فقط أن أكرر ما قلته سابقًا حول الحاجة -- السؤال يتعلق بالتفاعل مع المشرعين على المستوى الوطني. وأعتقد أن هناك حاجة إلى أن يقوم مجتمع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، المجتمع ككل، بتوجيه إسهاماتنا إلى هؤلاء على وجه الخصوص داخل المؤسسة الذين يسهمون في هذا التطور من بين آخرين كثيرين.

وأعتقد أن هذا هو الجهد الذي نفتقده نوعًا ما، حتى إذا أخذنا في الاعتبار الشكل الذي نحن فيه في الوقت الحالي. إنه نوع المناقشات التي اعتدنا إجراؤها في الاجتماعات وجهًا لوجه، في الممرات، حيث سيتم نقل تلك الإسهامات بشكل غير رسمي. لم يعد لدينا ذلك بعد الآن، على ما أعتقد. وربما نريد إعادة هذا.

لذا، نعم، نحن بحاجة إلى توجيه إسهاماتنا للتأكد من تصحيح سوء الفهم مثل تلك التي تم الإبلاغ عنها سابقًا للمضي قدمًا. أتمنى أن يكون ذلك مفيدًا.

أنا مهتم أيضًا بالسؤال التالي، تعليقك على ذلك يا جوانا. شكرًا.

جوانا كوليزا:

شكرًا جزيلاً يا فيليب.

إذا كان لدى ماتياس أو فريد أي شيء يضيفه في هذه المرحلة، فلا تتردد في رفع يدك.

لكنني سأنتقل إلى السؤال التالي الذي يستهدف أيضًا جميع المتحدثين.

ماتياس أو فريد، هل هناك أي شيء محدد تريد إضافته في هذه المرحلة؟

ماتياس، تفضل.

أعني، بشكل عام فقط، أنه لا يرتبط مباشرة باللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ماتيئاس هودوبنيك: ALAC، لكنني أعتقد أنه دائماً -- سيكون التحدي دائماً هو سد الفجوة بين، على سبيل المثال، كما ذكرت قبل القانون العام لحماية البيانات GDPR، وهو لائحة قابلة للتطبيق بشكل مباشر في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ثم الاتفاقيات التي أبرمتها ICANN، على سبيل المثال، مع السجلات أو أمناء السجلات بأنها ممتثلة وتجد طريقها في هذه المنظومة. من ناحية، المشرعون الذين يقومون بتكييف القوانين الجديدة، ومن ناحية أخرى، أيضاً لإيجاد طريقة مجدية فنياً للمجتمع وأيضاً لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين.

ونعم، تخدم من جهة. وأعتقد أنه سيكون أكثر تعقيداً كما قال فيليب بالفعل. شكراً.

شكراً جزيلاً يا ماتيئاس.

جوانا كوليزا:

فريد، إذا كان لديك أي شيء تضيفه، فلا تتردد في الرد عليه. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيمكننا الانتقال بسرعة إلى السؤال التالي ذي الصلة.

ليس لدي أي شيء أريد إضافته في هذه المرحلة.

فريد بيكر:

رائع. شكراً.

جوانا كوليزا:

سوف أنتقل إلى السؤال التالي. لا يوجد القانون العام لحماية البيانات GDPR في السؤال نفسه، ولكن لدينا العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP. سؤال من فابريسيو.



بناءً على هذه المحادثات، يبدو أنه من غير المسؤول وضع سياسة نظام WHOIS التي من المحتمل أن تتعارض مع الاقتراب من القانون. هل يعتقد المتحدثون أنه يجب على ICANN إيقاف عمل العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP لاستيعاب التطورات الحكومية التي ناقشناها هنا؟

فيليب، أراك تكتب. إذا كنت ترغب في الإجابة على هذا السؤال مباشرةً، فسيكون ذلك رائعًا.

شكرًا يا جوانا.

فيليب فوغارت:

معكم فيليب هنا.

وشكرًا يا فابريسيو على السؤال.

تم طرح السؤال بطريقة جذرية. أنا متأكد من أن الناس سيفهمون أنني لا أستطيع الإجابة بنفس الطريقة.

أعني، التوقف مؤقتًا، تعليق كل ما نقوم به لا يبدو أنه مطروح على الطاولة. أقدر الحجة القائلة بأنه هدف متحرك، إذا انتظرنا أن الهدف قد استقر حتى نتمكن من إيجاد الحل.

ما يمكنني قوله حول هذا هو أنه أيضًا مع مراعاة الموارد، والموارد المحدودة، وإهدارها داخل المجتمع للقيام بالعمل فعليًا، نحتاج إلى التركيز. وأعتقد أن هذا متضمن في السؤال.

نعم، نحن بحاجة إلى التركيز. نحن بحاجة إلى إكمال الأشياء التي حققناها بالفعل، وتنفيذ المضي قدمًا في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، على سبيل المثال؛ استكمال المرحلة 2(أ) فيما يتعلق بالمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

فيما يتعلق بالتوقف المؤقت، وتعليق تحديد المشغلات، وما إلى ذلك، كما قلت، ما زال الحكم خارج أيدينا. إن القرار يعود إلى المجتمع وليس لي.

لكن الهدف هو تحديد نوعًا ما اهتماماتنا أو النقاط الرئيسية في التطور.

كما قلت، هذه -- بالنسبة لمعظمهم، ليست جديدة تمامًا. إنها ليست جديدة تمامًا. فيما يتعلق بالموضوعات، فنحن نعرف جيدًا ما سيأتي علينا.

إذن هناك بالفعل أشياء يمكننا المضي قدمًا بها. لكن، مرة أخرى، أود أن أؤكد أن -- مواردنا شحيحة. لذلك نحن بحاجة، حتى في المجلس فيما يتعلق بالمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، إلى التفكير فيما يمكننا تحقيقه في هذا الصدد. شكرًا.

جوانا، هل يمكنني أيضًا المداخلة؟

أوليفير برنغير:

نعم، تفضل رجاءً.

جوانا كوليذا:

تفضل يا أوليفر.

لا أوافق على أننا سنحتاج إلى إيقاف العملية في ICANN مؤقتًا، كما ذكر فيليب. كنا نعمل والمفوضية كجزء من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تعمل بجد أيضًا في عمليات ICANN المختلفة.

أوليفير برنغير:

ومرة أخرى، فإن فكرتنا مع اقتراح توجيه أمن الشبكات والمعلومات المنقح NIS2 هي أن يكون لدينا إطار قانوني معمول به عندما يصبح قابلاً للتطبيق. يمكن أن يشير إلى

السياسات والمبادئ التوجيهية التي تم وضعها في عملية ICANN. لذا بحلول ذلك الوقت، والذي يستغرق أحيانًا بعض الوقت في الاتحاد الأوروبي، نتوقع حَقًا أن تكون السياسات، ولا سيما السياسة الخاصة بـ ICANN، نهائية ومنفذة. وهذا سيكون حقا تفضيلنا.

جوانا كوليزا:

شكرًا جزيلاً يا أوليفير.

نظرًا لأن الكلمة معك، فأنا أشعر بالفضول إذا كنت ترغب في تلقي السؤال من مارك سفانكاريك الذي نراه في الدردشة. سأقرأه لأولئك منكم الذين يشاركون فقط بالصوت.

من الجدير بالترحيب أن كلا من توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنتج NIS2 والبروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة بودابست يحددان الأسس القانونية للكشف عن بيانات نظام WHOIS. ومع ذلك، لا يبدو أنهما يوضحان تأثير المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR على معالجة نظام WHOIS. حتى يتم تأكيد ما إذا كانت المادة 22 تسري على كشف نظام WHOIS أم لا، يجب أن نتوقع استمرار الفحص اليدوي لطلبات الكشف، مما يعني أن العديد من حالات استخدام الأمن السيبراني عالية التأثير ستظل غير متاحة.

ما هو موقف المفوضية الأوروبية بشأن المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR؟ إذا كان الموقف أن المادة 22 لا تسري، فكيف تخطط المفوضية الأوروبية لضمان تمثيل هذا الموقف في قانون دولة عضو عند تغيير التوجيه؟

مارك، شكرًا على السؤال. أترك الأمر لأوليفير للرد.

اسمحوا لي فقط أن أشير إلى أن هذه الجلسة في حد ذاتها لا تركز على القانون العام لحماية البيانات GDPR. ويبدو أنه موضوع حيوي للغاية. أشير إلى هذا أيضًا في الدردشة. أترك تقدير أوليفير لتقدير مدى الدقة التي تريد أن تكون في هذه الإجابة.

ولكن هناك جلسة مخصصة للقانون العام لحماية البيانات GDPR غدًا، كما أشار ماتياس بالفعل. يبدو أن هذا موضوع حيوي للغاية داخل المجتمع.

أوليفر، إذا كنت ترغب في الإجابة على هذا السؤال، فلا تتردد في القيام بذلك. لكنني أردت فقط أن أشير إلى أن هناك أماكن أخرى تتم فيها مناقشة القانون العام لحماية البيانات GDPR وتطبيقه بدقة داخل ICANN.

أوليفر، تفضل.

شكرًا يا جوانا. أفضل ربما أن آخذ هذا السؤال بشكل ثنائي لأنني يجب أن أقول إنني لا أعرف القانون العام لحماية البيانات GDPR عن ظهر قلب. وسأكون -- سيكون من الصعب علي الرد على السؤال بدقة.

أوليفر برنغير:

ولكن كما ذكرت، فإن أنشطة توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2 تدور حول زيادة مستوى الأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي. ولا يتعلق الأمر بتنفيذ القانون العام لحماية البيانات GDPR. إنه متوافق مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، لكنه لا يتعلق بالتنفيذ. لذلك لا يمكنك توقع الحصول على تفسير لمادة أو أخرى في وثيقة مثل توجيه أمن الشبكات والمعلومات المُنقح NIS2.

لكن هذا سؤال محدد، وسأكون سعيدًا بتناوله بشكل ثنائي مع مارك.

شكرًا جزيلاً يا أوليفر.

جوانا كوليزا:

والآن أود أن أجمع بين الأسئلة من موكابري وشارون أن كلاهما يتعامل، حسب فهمي، مع ما نسميه انتهاك نظام اسم النطاق DNS وما يشير إليه العالم الخارجي غالبًا بجرائم الإنترنت.

يسأل موكابري: كما تعلمون، تعتبر المحتويات والخدمات الإباحية غير قانونية في قوانين بعض البلدان بناءً على قيمها الاجتماعية والثقافية واحترام قيم الأسرة، وخاصةً المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال. كيف يمكن أن تساعد ICANN في هذا الصدد في مكافحة النشاط غير القانوني وإنشاء آليات إدارة اسم النطاق، على سبيل المثال، نظام اسم النطاق لمحتوى XXX للبالغين، وفقاً للقوانين الوطنية على مستوى نظام اسم النطاق DNS؟

هذا سؤال مثير للاهتمام.

والسؤال من شارون: هل يسري بروتوكول بودابست الذي تمت مناقشته فقط على السلطات الطالبة التي لها ولاية قانونية بموجب القانون الجنائي، أم أن هناك أنواعاً أخرى من السلطات الوطنية مندرجة أيضاً بموجب البروتوكول؟ على سبيل المثال، السلطات في الدول الموقعة بولايات الامتثال والإنفاذ بموجب القانون المدني.

ألكسندر، هذا يبدو وكأنه سؤال لك خاصة عندما نتحدث عن استغلال الأطفال في المواد الإباحية والمواد الإباحية وإساءة معاملة الأطفال.

أشعر بالفضول إذا كنت ترغب في التعامل معه. وسأقوم أيضاً بالتحقق من محدثينا إذا كانت هناك أي إجابات لهذين السؤالين التي أعتقد أن لها موضوعاً مشتركاً مع انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

ألكسندر.

شكراً. أعتقد أنه عندما يتعلق الأمر بإساءة معاملة الأطفال، فأنا لا أعرف بلداً يسمح بالتحديد بإساءة معاملة الأطفال والاعتداء الجنسي عليهم. أعني، هناك مواقف مختلفة فيما يتعلق بالمواد الإباحية للبالغين وهذا النوع من الأشياء.

ألكسندر سيغر:

لذلك لا أرى أي سبب محدد لعدم التعاون بشأن الاعتداء على الأطفال، والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، لا سيما لأن معاهدة بودابست نفسها تحتوي بالفعل على المادة 9 بشأن ما يسمى باستغلال الأطفال في المواد الإباحية. لذلك لا أرى مشكلة في هذا الشأن.

عندما يتعلق الأمر بالمجالات التي تجرم فيها بعض البلدان، دعونا نقول، المواد الإباحية للبالغين، والبعض الآخر لا، إذن، بالطبع، هناك نوع من اعتبارات ازدواجية التجريم. فقط تلك البلدان التي لديها نفس النوع من التجريم ستكون قادرة على التعاون مع بعضها بعضًا ولكن ليس الجميع. أعتقد أن هذا هو الوضع.

والآن سؤال شارون. حسناً، بمجرد -- لذا نأمل أن يكون البروتوكول مفتوحًا للتوقيع في العام المقبل في الربيع. وستقوم الأطراف بتنفيذه. ومن ثم لدينا أطراف في البروتوكول. لذا فإن البروتوكول يسري فقط على أولئك الذين صدقوا عليه، والذين تعهدوا بالالتزامات، ولكن أيضًا الحقوق المنصوص عليها في البروتوكول.

لذلك لست متأكدًا من فهمي للصلة بالقانون المدني هنا.

في الواقع، آسف. إنه قانون جنائي لمعاهدة بودابست وأيضًا هذا البروتوكول هو تنظيم جنائي. وهو يسري على تحقيقات وإجراءات جنائية محددة. ويسري على الجهات المختصة في هذه الحالة أن تطلب أو تأمر المباشر بالعمل. هذه سلطات العدالة الجنائية.

يوجد تعريف محدد في المادة 3 من هذا البروتوكول يحدد ماهية السلطات المختصة. لذا، آسف، لن يسري على القانون والقضايا المدنية، أخشى، لا.

وربما فقط إذا كان بإمكانني الإضافة إلى أحد الأسئلة السابقة. لم أتمكن من العثور على زر رفع اليدين هنا في أي مكان.

وقط -- إذا كان بإمكانني الإجابة على أحد الأسئلة السابقة، لم أتمكن من العثور على زر اليد هنا في أي مكان، وربما أتساءل أيضًا عن موعد التفاوض على هذا البروتوكول، هل

يجب أن ننتظر أن تأتي ICANN بهذا الأمر العملية المعجلة لوضع السياسات، بعد أن توصلت إلى نتيجة، وعلينا الانتظار، إذن، قبل تصميم المادة 6. وقلنا لا، لا يمكننا انتظار ذلك لأن لدينا حدًا زمنيًا أيضًا لهذا البروتوكول. ولكن، بالتالي، أيضًا، نظرًا لأن لدينا مثل هذه المصلحة، قررنا بطريقة مرنة وعملية أنها يجب أن تعمل مع أي حل يخرج من -- في عملية ICANN. لذلك لدي القليل من الشك في هذا الشأن.

ومع ذلك، فإن مسألة القانون العام لحماية البيانات GDPR هذه، ليس لي أن أفسر المادة الثانية والعشرين من القانون العام لحماية البيانات GDPR. من المهم بالطبع عندما يتعلق الأمر بالتطبيق العملي لما إذا كان بإمكانكم إجراء معالجة آلية أم لا. ولكن بديهيًا، يأتي التأثير القانوني بشكل خاص عندما يكون هناك تحقيق في وقت لاحق، وليس عندما يتم نقل البيانات في تلك المرحلة بعد. لذلك عندما يتعلق الأمر بالعواقب القانونية -- أي أن هناك تحقيقًا فعليًا جاريًا، وملاحقة قضائية، وإجراءات جنائية -- وهنا يأتي التأثير القانوني. ولكن مرة أخرى، ليس علينا تفسير المادة الثانية والعشرون. هذا لأوليفير وأشخاص آخرين في المفوضية الأوروبية أو حتى المحكمة في لوكسمبورغ.

شكرًا.

شكرًا جزيلاً يا ألكسندر. هذه مناقشة مثيرة حقًا، وشكرًا لمحدثينا على موافقتهم على الإجابة على كل هذه الأسئلة.

جوانا كوليزا:

وظيفتي كمديرة لهذه الجلسة الاستمرار في التركيز على الوقت. الآن، يساعدي طاقمنا الرائع، لكن تم إبلاغي بأن لدينا ثلاث دقائق فقط متبقية. لذا فأنا أشعر بالفضول لمعرفة ما إذا كانت هناك أي كلمات أخيرة معروفة من المتحدثين لدينا، يجب أن يشاركتها محدثونا في غضون الدقيقتين المتبقيتين، وبعد ذلك أود المحاولة، الأمر الذي سيكون صعبًا، وألخص هذه المناقشة ودعوة الجميع للانضمام إلينا لمزيد من الجلسات هذا الأسبوع حيث

سنتم مناقشة قضايا محددة، مثل تقدم نموذج وضع سياسات أصحاب المصلحة المتعددين والقانون العام لحماية البيانات GDPR وانتهاك نظام اسم النطاق DNS وقوائم حظر المواقع المشبوهة.

إذا كان لدى المحدثين أي شيء يرغبون في مشاركته، فلم تتح لهم الفرصة للقيام بذلك حتى الآن، فلا تترددوا في رفع يدكم.

شكرًا جزيلاً لمحدثينا. هذه مجموعة منضبطة للغاية. شكرًا جزيلاً لمساعدتي في عملي.

وبذلك، اسمحوا لي أن أخلص.

شكرًا لكم مرة أخرى على إعطائنا أمثلة على العمليات التشريعية الأوروبية التي ترحب بإسهامات أصحاب المصلحة المتعددين وشكرًا لكم على تلقي كل هذه الأسئلة والمخاوف المحددة أثناء ورودها من خلال مربع الأسئلة والأجوبة. وقد لاحظت المناقشة النشطة للغاية في الدردشة نفسها.

من الواضح أن الغرض من هذه الجلسة لم يكن تقديم حلول محددة لمشهد معقد للغاية تشكله اللوائح الوطنية وعمليات ICANN. بدلاً من ذلك، كان الهدف هو زيادة الوعي حول مدى صعوبة هذه العمليات، ومحاولة تجميع أفكارنا معًا حول أفضل السبل لتوقع المزيد من التقدم التشريعي والتأكد من أنه يعكس طبيعة أصحاب المصلحة المتعددين لإدارة نظام اسم النطاق DNS.

أمل أن تكون هذه الجلسة قد أضافت إلى وعي المجتمع بكيفية تغذية مناقشاتنا الداخلية حول العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS في المبادرات التنظيمية المختلفة في أوروبا وخارجها.



كما ذكرنا سابقًا، الغرض هنا هو أن نبقي على دراية بالعمليات التشريعية قيد التطوير. واسمحوا لي أن أشير إلى أننا حاولنا استدعاء المزيد من الأمثلة، وقد ثبت أنه يمثل تحديًا كبيرًا.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر كل من ساعد في تطوير هذه الجلسة. ولقد شكرت بالفعل مرتين على الأقل المتحدثين، ولكن مرة أخرى، أشكركم كثيرًا على الوقت الذي استغرقتموه.

وشكر خاص للجنة الاستشارية الحكومية GAC ونايجل هيكسون اللذين كانا راعين في إعداد جدول الأعمال ودعوة محدثينا. شكرًا لمشاركي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الذين شاركوا في الجلسات المنظمة.

يعد هذا التعاون مع اللجنة الاستشارية الحكومية، وكما لاحظ المتحدثون، مع المجتمعات المعنية التي تعمل في بيئاتهم المحلية -- المحلية أمرًا ضروريًا للتأكد من أننا نتعلم من الدروس السابقة. ولن أستخدم أي اختصارات لوصف هذه الدروس السابقة.

نحن بالضبط على رأس الساعة. شكرًا جزيلاً لكل من شارك. وأنفهم أنها ليست مناقشة نهائية، لكنني أمل أن تكون مقدمة مفيدة لأحدها.

شكرًا لكم جميعًا.

انتهت هذه الجلسة.

[نهاية التدوين النصي]